

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The impact of the application of the financial accounting system on Foreign Investment direct flows in ALGERIA

مفتاح بختة*

جامعة الجزائر 03 – الجزائر

meftah.bakhta@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/06/07

تاريخ القبول للنشر: .../.../....

تاريخ الاستلام: .../.../....

ملخص:

تلعب معايير المحاسبة الدولية دورا فعالا في توحيد الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي مما إنعكس إيجابا على معظم الدول المتبنية لهذه المعايير، ومن بين أهم هذه الإنعكاسات زيادة إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لما تحققه معايير المحاسبة الدولية من جودة للمعلومات ومن قوائم مالية موحدة وموثوقة وقابلة للمقارنة تساعد وتمكن المستثمر الأجنبي من إتخاذ القرارات المناسبة بأقل جهد وتكلفة.

وعلى ضوء ما ذكرنا سالفًا من إستحقاقات لمعايير المحاسبة الدولية على الإستثمار الأجنبي المباشر، فالجزائر كغيرها من الدول سعت للإستفادة من هذه المزايا وغيرها وذلك من خلال تبنيها النظام المحاسبي المالي المستوحى من هذه المعايير، طامحة من وراء ذلك أن يحقق هذا النظام على المستوى الوطني ما حققته هذه المعايير على المستوى الدولي من زيادة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية بإعتبارها عنصرا فعالا لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، الإستثمار الأجنبي المباشر، النظام المحاسبي المالي.

تصنيفات JEL: E22, F21, M48.

Abstract:

International accounting standards play an active role in the standardization of accounting practices at the international level, which has reflected positively on most of the countries adopting these standards. One of the most important of these implications is the increased attractiveness of foreign capital in view of the quality of information achieved by international accounting standards and the unified, reliable and comparable financial statements that help and enable foreign investors to make appropriate decisions with minimal effort and cost.

In light of the above mentioned requirements of the International Accounting Standards on Foreign Investment direct, Algeria, like other countries, has sought to benefit from these and other advantages by adopting the financial accounting system inspired by these standards, hoping that this system will achieve at the national level what this Standards has achieved at the international level of the increase of foreign investment inflows, as an effective element to accelerate economic growth and achieve economic and social development.

Keywords: International Accounting Standards, Foreign Investment direct, Financial Accounting System.

Jel Classification Codes: E22, F21, M48.

* المؤلف المراسل.

يحظى الإستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة من طرف الدول المستضيفة له باعتباره وسيلة هامة لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما جعل التنافس يسود بين الدول سواء المتقدمة أو النامية منها لاستقطاب هذا النوع من الاستثمارات، حيث ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمدى أفضلية مناخ الأعمال الذي يتميز به مقارنة مع دول أخرى، فمناخ الإستثمار الملائم هو ذلك المناخ الذي له من المزايا ما يتيح للشركات الأجنبية أداء أعمالها في أحسن الظروف ويحفظ مصالح هذه الأخيرة في إطار مراعاة ظروف البلد المضيق وحفظ مصالحه.

ومن العوامل المؤثرة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، توفير بيئة محاسبية تضمن للمستثمرين الأجانب معلومات ملائمة وموثوقة بغية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على أساسها، وهذا من خلال تطبيق أنظمة محاسبية تتوافق مع ما هو مطبق في بلدها الأصل في ظل وجود معايير المحاسبة الدولية التي وحدت المبادئ والممارسات المحاسبية في العالم، حيث سارعت معظم دول العالم خاصة الدول النامية إلى تبني وتطبيق هذه المعايير.

والجزائر كغيرها من الدول توجهت إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي بدأ تطبيقه الفاتح من جانفي لسنة 2010، وذلك سعيا منها إلى رفع درجة مصداقية البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وكذا تقليص من درجة التباين في المعلومة الموجودة بينها وبين القوائم المالية المعروضة حسب المعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي توفير بيئة مناسبة تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة.

1.1. مشكلة الدراسة: بناء على ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة كما يلي:

إلى أية درجة يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟.

2.1. خطة الدراسة: لأجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم صياغة خطة الدراسة على النحو التالي:

❖ أهمية اعتماد المعايير المحاسبة الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

❖ توجه الجزائر نحو تبني المعايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي.

❖ واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2. أهمية اعتماد المعايير المحاسبة الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

إن وجود العديد من الاختلافات والتباين في التطبيقات المحاسبية بين دول العالم أدى بضرورة إلى عدم قدرة مستخدمي المعلومات المالية سواء المستثمرين أو غيرهم على اتخاذ القرار، وبالتالي كان لابد من إيجاد مرجع محاسبي يكون قابل للتطبيق على المستوى الدولي، يتم إعداده من طرف منظمات مهنية محاسبية مؤهلة ومستقلة تعمل على إصدار معايير تلقى قبولا دوليا من شأنها تقليل الفروقات والاختلافات الموجودة.

1.2. تعريف وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر FDI

يحظى الإستثمار الأجنبي المباشر بأهمية بالغة من طرف الدول المستضيفة له باعتباره وسيلة هامة لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

1.1.2. تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: عرف الإستثمار الأجنبي المباشر بعدة تعريفات تختلف باختلاف زاوية النظر إليه نورد أهمها فيما يلي:

❖ صندوق النقد الدولي IMF: فقد اعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الإستثمارات الدولية، وهو يعكس سعي المؤسسة في اقتصاد ما إلى الحصول على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على

وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي وهذه المؤسسة، إضافة إلى تمتعه (المستثمر الأجنبي) بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارتها وتسييرها¹.

❖ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرفه بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به كيان (أفراد أو مؤسسات) مقيم في اقتصاد معين (البلد الأم) في أصول الشركات التابعة أو المرتبطة أو الفروع المقيمة في اقتصاد آخر (البلد المضيف) وينبغي أن ينعكس بدرجة مهمة من سيطرة المستثمر الأجنبي في إدارة تلك الأصول².

❖ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): فتري أن الإستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر. ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة، وتعتبر منظمة (OCDE) أن الإستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن (10%) من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت (في مجلس الإدارة)³.

❖ المنظمة العالمية للتجارة (WTO): يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا إنتاجيا في بلد آخر (الدول المضيفة) بقصد إدارتها⁴.

❖ نستخلص من كل التعاريف السابقة أن الإستثمار الأجنبي هو إستثمار كيان معين خارج بلده الأم في بلد آخر قصد تحقيق الأرباح ويكون ذلك بالمساهمة بأكثر من 10% في رأس مال المشروع المستثمر مع امتلاك قدرة التأثير في إدارة هذا الأخير.

2.1.2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر: تحدد أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر حسب ملكية المستثمر الأجنبي في المؤسسة فيمكن أن تكون هذه الملكية جزئية، كما يمكن أن تكون مطلقة، وعلى هذا الأساس تأخذ الإستثمارات الأجنبية المباشرة أحد الأشكال الآتية:

❖ الإستثمار المشترك: وهو عبارة عن اتفاق طويل الأجل يجمع بين طرفين مستثمرين على الأقل (أحدهما محلي والآخر أجنبي)، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي امتلاك جزء من مشروع خاص أو عام، وقد تكون المشاركة إما بحصة من رأس المال، أو عن طريق تقديم الخبرة والمعرفة، حيث يجب أن يكون لكل أطراف الأستثمار المشترك الحق في إدارته كل حسب مساهمته في المشروع⁵.

❖ الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع من الإستثمارات الأكثر تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي، غير أن الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي كثيرا ما تردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية⁶.

❖ مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل الاتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا ويقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه⁷.

❖ عمليات الاندماج أو التملك: شهدت هذه العملية تزايدا كبيرا بالفترة الأخيرة، حيث أصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بشراء شركات أو الاندماج مع شركات أخرى قائمة بعمل في البلد المضيف لإنشاء كيان قانوني جديد⁸.

2.2. تعريف المعايير المحاسبية الدولية

يعرف المعيار المحاسبي أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس والعرض أو الإفصاح المناسب⁹. وعليه يمكن القول أن المعايير المحاسبية الدولية تصدرها لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، أنها عبارة عن مجموعة من القواعد المحاسبية تحظى بالقبول العام من قبل أغلب الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية، والمرشد الأساسي لتحقيق التوافق في السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف العمليات والأحداث المالية بين الوحدات الاقتصادية في مختلف الدول، بما يجعل المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها هذه الوحدات ملائمة وذات قابلية للمقارنة، وهذا من خلال ما تتميز به هذه المعايير من خاصية المرونة وقابلية التعديل بما يتوافق بالعوامل البيئية السائدة في كل دولة.

3.2. تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن إرجاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان التي تعد القوائم المالية فيها وفق المعايير المحاسبية الدولية إلى الأسباب التالية¹⁰:

- ❖ أن الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية، هو السبيل إلى تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات وقابليتها للمقارنة، وهي الأمور التي تجعل المستثمر الأجنبي يتجه إلى الإستثمار في الدول التي تعد القوائم المالية فيها وفق IAS/IFRS، بهدف ضمان حفظ أمواله ومصالحه بالدرجة الأولى؛
- ❖ تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى تصوير الحالة المالية الحقيقية وذلك لكون أن أحد أهم الاعتبارات الواجب التقيد بها عند إعداد القوائم المالية وفق هذه المعايير، هو تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوفر للإدارة أقل نطاق للانتهاكات، مما يجعل حقوق المستثمرين الأجبيين المباشرين تحظى بحماية أفضل؛
- ❖ التناسق والتناغم، ويعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق ذات المعايير (IAS/IFRS) بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والطرق التي تتم على أساسها المعالجات المحاسبية وبالتالي إظهار القوائم المالية للمؤسسات بصورة متماثلة وموحدة¹¹، مما يؤدي إلى تحقيق العديد من مزايا منها¹²؛
- ❖ يوفر على المؤسسات الجهد والتكلفة لإعداد مجموعتين من القوائم المالية أحدهما معدة وفقا للمعايير المحلية للبلد الذي تعمل فيه، والأخرى معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) للبلد الذي تنتهي إليه؛
- ❖ يتيح للمؤسسة الأم تصميم نظم متكاملة للمعلومات تخدم أغراض المجموعة جميعها كوحدة واحدة مما يمكن الإدارة المركزية من تحديد تكلفة الأموال المستثمرة في كل فرع على حدة؛
- ❖ إمكانية مقارنة القوائم المالية بين الدول، وتستبعد مثل هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية وتزيل أحد أهم معوقات تدفق الإستثمارات الدولية؛
- ❖ يقلل على المستثمر الأجنبي تكلفة والوقت الحصول على المعلومات المحاسبية الموثوقة، كما يسهل له إجراء المقارنات مع شركات أخرى محلية ودولية ومن ثم ترشيد عملية اتخاذ القرارات المرتكزة على المعلومات المحاسبية المتماثلة، والمفاضلة بين البدائل بناء على أسس سليمة وواضحة¹³؛

❖ لذلك، ليس من المستغرب أن الدول التي ليس لديها نظام المحاسبي موافق للمعايير المحاسبية الدولية التي يمكن أن يوفر للمستثمرين المحتملين معلومات ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة تواجه صعوبة كبيرة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

3. توجه الجزائر نحو تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي

في إطار عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر، والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون 11-07 في 25 نوفمبر 2007 الذي تضمن النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني، هذا الأخير أصبح لا يساير التطورات الاقتصادية الجديدة، وعلى هذا الأساس سارعت الجزائر في تطبيق الأمر 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ابتداء من فاتح جانفي 2010.

1.3. أسباب تبني النظام المحاسبي المالي

تعتبر أهم عوامل التي ساهمت باعتماد الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي بدرجة الأولى هي عوامل خارجية، والمتمثل فيما يلي:

- ❖ يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC؛
- ❖ ظهرت في عدة بلدان، احتياجات إضافية في التمويل في القطاع الخاص وذلك بعد تحول مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- ❖ عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسة لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية العالمية؛
- ❖ يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية؛
- ❖ يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- ❖ يستلزم نمو حركة الاستثمارات المالية توحيد الممارسات المحاسبية عبر دول مختلفة، وقصد حماية هذه الاستثمارات في أي دولة، بحيث يتطلب ذلك أن تتوافر للمستثمرين قوائم مالية أعدت بمعايير ذات جودة عالية تتصف بالقابلية للمقارنة، بصرف النظر عن الجهة التي تنتهي إليها الدولة المصدرة لهذه القوائم¹⁴.

2.3. تعريف النظام المحاسبي المالي

عرفها القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، على النحو التالي: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (المؤسسة)، ونجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية"¹⁵.

من خلال التعريف الذي حدده النظام المحاسبي المالي نستنتج أنه يتميز بمجموعة من الخصائص المتمثل في النقاط التالية:

- ❖ يعتبر خطة تمثل مجموعة الاجراءات والخطوات تنظيمية تساعد على اتمام الوظائف المحاسبية في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل كشوف مالية؛

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ❖ يمثل مجموعة من النصوص القانونية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية بعد إعادة تكييفها وفق البيئة الجزائرية؛
- ❖ يعد أهم مخرجاته تقديم كشوف المالية تتميز بخصائص ذات نوعية، وبالتالي تعد هذه الخاصية عامل جذب للمستثمرين الأجانب لا عامل طرد، وذلك لأن فئة المستخدمين تهتم بدرجة كبيرة جدا لمحتوى وطريقة عرض الكشوف المالية.

3.3. الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

قصد ضمان التطبيق الناجح للنظام المحاسبي المالي وضعت الجهات الوصية إطار قانوني يحدد كل الجوانب المختلف من النظام وتحديد آليات التحول نحوه، هذا الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي يتكون من القانون 11-07 ومرسومين تنفيذيين وقرار التطبيق، بالإضافة إلى قوانين المالية السنوية والتكميلية وتعليمات ومذكرات، نلخصها كالتالي:

القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي، ويهدف إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص المحاسبة المالية، وكذا شروط وكيفية تطبيقه¹⁶، ويحتوي القانون على 43 مادة جاءت من خلال سبعة فصول تضمنت ما يلي:

مكونات النظام المحاسبي المالي، والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول 1: مكونات النظام المحاسبي المالي

رقم الفصل	عنوان الفصل	رقم المواد
الفصل الأول	التعريف ومجال التطبيق	من 2 إلى 5.
الفصل الثاني	الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية	من 6 إلى 9.
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	من 10 إلى 24.
الفصل الرابع	الكشوفات المالية (القوائم المالية)؛	من 25 إلى 30.
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة	من 31 إلى 36.
الفصل السادس	تغير التقديرات والطرق المحاسبية	من 37 إلى 40.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القانون رقم 11-07، مرجع سبق ذكره، ص ص: 3-6.

بداية سريان مفعول النظام المحاسبي المالي ابتداء من فاتح جانفي لسنة 2010 مع إلغاء تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (الفصل السابع)¹⁷.

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي سنة 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07، والمتكون من 43 مادة قانونية، أوضح من خلالها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) من ناحية أهدافه، كما أوضح الخصائص النوعية للمعلومة المالية الواجب توفرها في الكشوف المالية، والمبادئ والطرق المحاسبية، تعريف العناصر الواردة في الكشوف المالية، كما أشار لمعايير المحاسبة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي¹⁸.
- ❖ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 تضمن ما يلي:

- تطبيقا لأحكام 16 مادة من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها من خلال 5 مواد، وذلك في 3 ملاحق نبرزها فيما يلي¹⁹:
- يحدد الملحق الأول قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- يحدد الملحق الثاني نظام المحاسبة المالية (المبسطة) المطبقة على الكيانات الصغيرة؛
- أما الملحق الثالث فيتضمن تعاريف المصطلحات التقنية المحاسبية،

تطبيقا لأحكام المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 تحديد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغير بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، وحتى يمكن للكيانات الصغيرة مسك محاسبة المالية مبسطة يجب ألا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الأسقف الآتية حسب نشاطها، خلال سنتين ماليتين متتاليتين²⁰ ونوجزها في الجدول التالي:

جدول 2: يوضح الكيانات الصغير الخاضعة لنظام المحاسبة المالية المبسطة

طبيعة النشاط	رقم الأعمال (مجموع النشاطات و/أو الثانوية)	عدد المستخدمين الدائمين (يعملون ضمن الوقت الكامل)
التجاري	10 ملايين دينار	9 أجراء
الإنتاجي والحرفي	6 ملايين دينار	9 أجراء
الخدمات والأخرى	3 ملايين دينار	9 أجراء

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: القرار المؤرخ 26 جويلية، مرجع سبق ذكره، المادة: 02، ص: 91.

❖ المرسوم التنفيذي رقم 110-09 المؤرخ في 07 أفريل 2009، وتطبيقا للأحكام المنصوص عليها من القانون رقم 11-07 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفيات مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي، ومدى مساهمتها في إثبات التسجيل المحاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة²¹؛

❖ قوانين المالية السنوية والتكميلية والتعليمات والمذكرات، والتي بدأت تصدر منذ سنة 2008 مكملة للقوانين السابقة المتعلقة بالمحاسبة المالية (النظام المحاسبي المالي)، نذكر أهمها:

— التعليمية الوزارية رقم 02 المؤرخ في 29 أكتوبر 2009، المتضمنة إجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه لأول مرة في 2010، الصادرة عن وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة، والتي توضح الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ويكون قد تأكد عزم وزارة المالية على بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 01 جانفي 2010²²؛

— مذكرات منهجية وآراء صادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، تضمنت شروحات حول التسجيلات المحاسبية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق.

4. واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما والجزائر خصوصا في سياق سعيها إلى تحقيق تنميتها، وهذا للدور الجوهري الذي يلعبه هذا النوع من الإستثمار وشركته على المستوى العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة.

1.4. مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ترتبط جاذبية أي بلد لاستثمارات المؤسسات الأجنبية بمستوى فاعلية مقوماته الإستثمارية. وفيما يأتي أهم ثلاث مقومات للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.1.4. الاستقرار السياسي والأمني

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يقوم على الحرية وكفالة حقوق الإنسان وبنال رضا واستحسان عدد كبير من مواطني ذلك البلد يعتبر متطلبا أساسيا لجذب الإستثمار الأجنبي. وبالنسبة للجزائر فإنها على الصعيد الخارجي ترتبط بعلاقات وثيقة مع مختلف دول العالم وهو ما يشير إلى البعد السياسي الذي تتسم به سياسة الدولة الخارجية، أما على الصعيد الداخلي فقد مرت بفترات عصيبة

أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على ساحة الأمنية خصوصا في بداية التسعينات، مما أدى إلى نقص التمويل الخارجي ونفور المستثمرين الأجانب من الإستثمار فيها رغم الامتيازات والتسهيلات المقدمة، إلا أنه وبعد انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على رئاسة الجمهورية الجزائرية سنة 1998 وموافقة الأغلبية الساحقة على قانون الوئام المدني 1999 شهدت الجزائر تحسنا كبيرا في المناخ السياسي والأمني للبلاد مما أدى ارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ونموها بشكل ملحوظ.²³

2.1.4. القوانين والتشريعات التي تنظم الإستثمار في الجزائر

تقوم الجزائر بوضع قواعد قانونية مرنة ومسايرة للتطورات الدولية يعتبر حافزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، على اعتبار أن المحددات القانونية أصبحت أحد العناصر الأساسية في تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر من خلال ما تقدمه من مزايا للمستثمر المحلي أو الأجنبي سواء في مرحلة الإنجاز أو الإستغلال حسب طبيعة النظام (العام أو الإستثنائي)، نلخصها في الجدول التالي:

جدول 3: تصنيف المزايا الممنوح للمستثمر الأجنبي والمحلي

البيان	مرحلة الإنجاز	مرحلة الإستغلال
النظام العام	- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.	- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات.	- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات.
	- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية.	- تمديد الإمتيازات لمدة سنتين (5 سنوات) للإستثمارات التي توظف أكثر من 100 عامل.
	- الإعفاء من دفع حق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري.	
النظام الاستثنائي	- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.	ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع في الإستغلال التي تعدها المصالح الجبائية يستفيد المستثمر من:
	- تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها اثنا بالآلف (2%) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.	- الإعفاء من الضريبة على الأرباح.
	- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية لإنجاز المشروع.	- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، قانون الإستثمار في الجزائر. وزارة التجارة، الجزائر، فيفري 2015،

ص - ص: 15-21.

3.1.4. خصائص المعلومات المحاسبية المطلوبة من قبل المستثمر الأجنبي المباشر وفق النظام المحاسبي المالي

إن الغرض من القوائم المالية هو إمداد كافة المستخدمين بصفة عامة والمستثمرين الأجبيين بصفة خاصة بالمعلومات المفيدة، لذلك لا بد أن تتسم بمجموعة من الصفات والتي سميت بالخصائص النوعية، ومن هذه الخصائص ما يجب أن يتوافر لكي تكون المعلومة مفيدة وبالتالي فهي بمثابة خصائص أولية، ومنها ما إذا توفرت فإنه سيزيد من فائدة المعلومات لذا يمكن اعتبارها بمثابة خصائص ثانوية²⁴، والباحث في هذه الخصائص يجد أنها لا تمثل قاعدة أو قانونا إجباريا حسب معايير الصادرة عن أي من المنظمات المحاسبية المهنية الرئيسية في العالم، ولكنها تأخذ صفة التوصيات التي ترى هذه المنظمات ضرورة تطبيقها²⁵، فحسب النظام المحاسبي المالي فيما يخص الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد

أنه أوصى بأربعة خصائص (أولية وثانوية) حتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين وهذا ما نص عليه مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في إطاره المفاهيمي، وهي كالتالي:

❖ الخصائص الأولية للمعلومات المحاسبية: تنحصر هذه الخصائص في خاصيتين وهما الملائمة وإمكانية الاعتماد (الموثوقية) للمعلومة المحاسبية.

— الملائمة: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم²⁶، وحتى تتحقق هذه الخاصية لا بد من أن تتميز بثلاث خصائص فرعية كما يلي²⁷:

- القيمة التنبؤية: ويقصد بها أن المعلومة الملائمة تمكن مستخدمين من التنبؤ بنتائج الأحداث والأنشطة الحالية والمستقبلية، وهذا ما يسمح بتجنب حدوث الانحرافات والأزمات في أغلب الأحيان؛
- التوقيت المناسب: أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها أهميتها ودورها، وهذا لأن اتخاذ القرار عادة ما يكون محددًا في الزمن؛

▪ قيمة الاثبات (التغذية العكسية): حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن تكون لها القدرة على التحقق وتقييم التوقعات السابقة من أجل تصحيح الانحرافات وتعديلها.

— الموثوقية: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز في العرض والتصوير الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات مالية تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه²⁸، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية هي²⁹:

- القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
- الصدق في التعبير: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل القوائم المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).
- الحياد: تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

وعليه يمكن القول إن معلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة للمستخدمين عامة والمستثمرين خاصة، يجب أن تكون ملائمة وفي نفس الوقت موثوقة أي يمكن الاعتماد عليها، لكن غالبًا ما يكون هناك تعارض بين درجة تحقيق الملائمة ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية، لهذا فقد يكون من الضروري في بعض الحالات أن نضحي بدرجة من ملائمة في مقابل المزيد من الثقة أو العكس.

❖ الخصائص الأولية للمعلومات المحاسبية: بالإضافة إلى خصائص الأولية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تصبح ذات جودة عالية وهي:

– القابلية للمقارنة: ويقصد بهذه الخاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية لفترة معينة مع معلومات المحاسبية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة، ويستفيد مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المؤسسة ومركزها المالي من فترة لأخرى³⁰، مما يستوجب الإلتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية لقياس وتقديم المعلومات، وعدم تغييرها من فترة لأخرى إلا في حالات التالية³¹:

- توفر معلومات ذات خصائص نوعية أحسن بالمقارنة بالطرق الجارية؛
 - تغير الطرق بموجب قانون (تشريع محلي أو تغير فرضية معيار دولي أو إلغاءه).
- وعليه يمكن القول إن مبدأ الثبات الطرق يطبق على مستوى المؤسسة، وبالتالي يمكن للمؤسسات أخرى تابعة لنفس القطاع ألا تتبع نفس الطرق، وبالتالي لا يمكن إجراء مقارنة المعلومات المحاسبية للمؤسسة معينة مع معلومات محاسبية لمؤسسة أخرى ولنفس الفترة، بحكم أن لكل مؤسسة سياستها المحاسبية خاصة بها.
- القابلية للفهم: لكي تكون المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية قابلة للفهم من قبل مستخدميها، ولهذا يتوقف مستوى الفهم على قابلية المعلومات نفسها للفهم، وأيضا على مستوى معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأعمال والأنشطة والأحداث الاقتصادية والمحاسبة عنها، وكذلك استعدادهم أو رغبتهم في دراسة هذه المعلومات بمستوى مرضي ومقبول من العناية³².

2.1.4. تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي:

بفضل المقومات الهائلة التي تملكها الجزائر، وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية أدى إلى فتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر خلال الفترة (2009-2016).

جدول 4: حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر FDI الواردة إلى الجزائر للفترة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI	2264	2571	1499	1691	1507	-587	1636,3	1232,3	1466,1	1381,9

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على: مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار، سنوات مختلفة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإستثمار الأجنبي المباشر سجل سنة 2010 ما قيمته 2264 مليون دولار، وتزامن ذلك بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني ابتداء من فاتح جانفي 2010، أما بحلول سنة 2011 بلغت الإستثمارات الواردة تحسنا ملحوظا مقارنة بسنة 2010 لتصل إلى 2580 مليون دولار، ويرجع هذا التحسن إلى استحداثات أساسية التي يتميز بها النظام المحاسبي المالي وتمثل فيما يلي³³:

- ❖ اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسات المحاسبية في الجزائر من التطبيقات العالمية، والذي يسمح للمحاسبة بالسير وفق إطار تصوري ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد، وإنتاج معلومة مفصلة؛
- ❖ توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير تطبيق المحاسبة لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري واللاإرادي في القواعد، مما يسهل فحص الحسابات والتحقق منها؛
- ❖ التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المحتملين، الذين يملكون معلومات مالية مفهومة تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

❖ إمكانية الكيانات (المؤسسات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

لكن سرعان ما عاود في الهبوط خلال سنوات 2012، 2013، 2014، ثم ليحقق ناتجا سلبيا خلال سنة 2015 ب (-584)، أي هروب وخروج رؤوس الأموال المستثمرة سابقا في الجزائر كتدفق عكسي باتجاه العالم الخارجي، وهذا راجع إلى:

- ❖ من خلال استقراء قوانين الإستثمار المتعددة، نجد أنه حتى يستفيد المستثمر المحلي أو الأجنبي من المزايا والتحفيزات المنصوص عليها سواء في مرحلة الإنجاز أو الإستغلال، يجب عليه اتباع العديد من الإجراءات البيروقراطية الطويلة حيث نجد القانون الإستثمار لسنة 2015 اشتراط ضرورة إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند بداية الإستغلال كشرط للإستفادة من المزايا السابقة الذكر (النظام العام) خلال مدة 5 سنوات، وهذا حسب تقديرنا يصعب على المستثمر الوفاء به في بداية النشاط³⁴، وبالتالي يرجح أنه كان سبب وراء تدني السلي لحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

- ❖ حدوث فجوة زمنية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية ويمكن توضيح ذلك من خلال أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية التي كانت سارية في تاريخ أبريل 2004³⁵، وأنه تم تطبيقه حتى فاتح جانفي 2010، في حين أن الاستراتيجية الجديدة بعد إعادة هيكلة لجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والتي ارتكزت على الغاء أو تعديل العديد من المعايير المحاسبية الدولية IAS، وإصدار معايير الإبلاغ المالي IFRS.

5. خاتمة:

وعليه أصبح النظام المحاسبي بمحتواه الحالي لا يساير التطور المستمر للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في مجال القياس والعرض والإفصاح في القوائم المالية، وبالتالي أصبح النظام المحاسبي المالي بمضمونه الحالي لا يوفر بيئة مشجعة للإستثمار الأجنبي مباشر.

بعد معالجة الإشكالية، تم التوصل إلى نتائج التالية:

- ❖ تتوقف جاذبية دولة ما من وجهة نظر المستثمر الأجنبي على مدى اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS؛
- ❖ بالإضافة إلى بعض العوامل متعددة أهمها سياسي وقوانين التي تنظم الإستثمار؛

- ❖ تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، ساعد على إعداد قوائم مالية توفر معلومات مفيدة (ملائمة، موثوقة، قابلية المقارنة، قابلية الفهم)، لكافة المستخدمين بصفة عامة والمستثمرين الأجانب بصفة خاصة.

- ❖ يعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية الصادرة حتى سنة 2004 ودخوله حيز التطبيق بداية من فاتح جانفي 2010، هذا كان له تأثير إيجابي على حجم التدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سنوات الأولى من بداية تطبيقه؛

- ❖ النظام المحاسبي المالي بمضمونه الحالي أصبح لا يساير التطورات الحاصلة على المعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي أدى إلى ضعف محسوس على حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحثة توصي على:

- ❖ ضرورة إعادة توافق النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة الدولية بموجب قانون بدلا أن يتم ذلك ضمنا عن طريق قانون آخر حتى لا يصاب بالتقادم، وهذه الطريقة أي تعديل على أي معيار دولي للمحاسبة يطرأ هو آخر على النظام المحاسبي المالي، وبالتالي يتم توفير مناخ ملائم ودائم للإستثمار الأجنبي المباشر.

- ¹ عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية، مكتبة الحسين العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص: 18.
- ² محمد نعمه الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 09، العدد: 02، جامعة بابل، العراق، 2017، ص: 39.
- ³ هدرق أحمد، دراسة قياسية لأثر الإستثمار المباشر ورأس المال البشري على النمو الإقتصادي في المدى البعيد : حالة الجزائر (1970-2012)، مجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 02، جامعة د. يحي فارس، المدينة، 2014، ص: 84.
- ⁴ العراي حمزة، دور معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخله مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث والتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أكتوبر 2015، ص: 07.
- ⁵ هوام جمعة، لمزاودة عماد، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، المجلد: 01، العدد: 34، القدس، فلسطين، 2014، ص: 411.
- ⁶ بتول مطر عبادي، باقر كرجي حبيب، سياسة مقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق، مجلة كوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 17، جامعة الواسط، العراق، 2015، ص: 158.
- ⁷ محمد نعمه الزبيدي، الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد: 09، العدد: 02، جامعة بابل، العراق، 2017، ص: 41.
- ⁸ هوام جمعة، لمزاودة عماد، مرجع سبق ذكره، ص: 412.
- ⁹ ناظم شعلال جبار التميمي، قاسم محمد عبد الله البعاج، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في ظل التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وأثره على قرارات الإستثمار، مجلة الدراسات العليا، المجلد: 8، العدد: 30، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص: 201.
- ¹⁰ دغوم هشام، سفير محمد، أهمية اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخله مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث والتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، أكتوبر 2015، ص: 06.
- ¹¹ خالد جمال الجعرات، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء الأول، دار صفاء، عمان، الأردن، 2017، ص: 40.
- ¹² باسم عبد الله، صفا مهدي راجي التميمي، مدى إمكانية تطبيق معايير الإبلاغ المالي IFRS ومساهمتها في استقطاب الاستثمار الأجنبي، مجلة المحاسب القانوني، العدد: 30، الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين، العراق، 2017، ص: 251.
- ¹³ Alia Alshamari, Mala Raghavan, Paul Shantapriyan, Analysis of IFRS on foreign capit inflows to Australia using endogenous, Chinese Busines Review 2018, Vol: 17, N: 02 University of Sumatera Utara, Medan, Indonesia, 2018, p: 05.
- ¹⁴ صافو فتية، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف 2016/2015، ص: 152.
- ¹⁵ القانون رقم 11-07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص: 03.
- ¹⁶ القانون رقم 11-07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، المادة: 01، ص: 03.
- ¹⁷ القانون رقم 11-07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007، مرجع سبق ذكره، المادتان: (41، 42)، ص: 06.
- ¹⁸ المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ 26 ماي 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة: 01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 27، الصادرة في 26 ماي 2008، ص: 04.
- ¹⁹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المواد: (2، 3، 4)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص: 03.
- ²⁰ القرار المؤرخ 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، المادة: 01، ص: 91.
- ²¹ المرسوم التنفيذي رقم 110-09 المؤرخ 07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، المادتان: (01، 02)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 21، الصادرة في 08 أفريل 2009، ص: 04.
- ²² المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمية وزارة رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، وزارة المالية، الجزائر، نوفمبر 2009، ص: 02.
- ²³ حفيظ مليكة، مفتاح حمزة، عامر مريم، تأثير مقومات القطاع السياحي على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مداخله مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول آليات تفعيل الإستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر 3، 2017، ص: 250.
- ²⁴ محمد سمير الصبان، سعد محمد بيومي، معتز حسين سلمان، بسام فؤاد محمد، المحاسبة المالية المتوسطة وفقا لأحداث تعديلات معايير المحاسبة المصرية والدولية، الجزء الأول، جامعة الاسكندرية، مصر، 2018، ص: 12.
- ²⁵ سعدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص: 152.
- ²⁶ هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 32.
- ²⁷ Louis MENARD, Comptabilité intermédiaire: Le cadre conceptuel et les états financiers, ERPI, Canada, 2ème édition, 2005, p: 34
- ²⁸ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبة، الجزء الأول، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2016، الجزء الأول، ص: 51.
- ²⁹ مهدي فاطمة الزهراء، عتارسية إيمان، جودة مخرجات الإفصاح المالي مطلب لاستقطاب البديل التمويلي في ظل كفاءة السوق المالي، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد: 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص: 75.
- ³⁰ فاطمة الزهراء قرامز، تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد: 03، جامعة أم البواقي، 2015، ص: 223.
- ³¹ حسياني عبد الحميد وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، منشورات كليك، الجزائر، 2015، ص: 32.
- ³² عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، جامعة الاسكندرية، مصر، 2017، ص: 36.
- ³³ Ministère des finances, instruction n 02 oct 2009 portant première application du système comptable financier. 2010, pp: 2-3.
- ³⁴ الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، مرجع سبق ذكره، ص: 16.
- ³⁵ Mohammed OUANDELOUS, Aperçu sur la mise en œuvre du système comptable financier en Algérie, Revue EL Moudakik, la chambre nationale des commissaires aux comptes, N°03, 2014, p: 21.